

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/44/504  
6 September 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : CHINESE/ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون  
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين  
العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل اليكم نص البيان الصادر في  
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عن الناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بشأن  
القرار المتعلق بالصين الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ،  
التابعة للأمم المتحدة ، في دورتها الحادية والأربعين (انظر المرفق) .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة والنص الكامل  
لمرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢ من جدول  
الأعمال المؤقت .

(توقيع) لي لويي  
الممثل الدائم  
لجمهورية الصين الشعبية  
لدى الأمم المتحدة

## المرفق

بيان صادر عن الناطق بلسان وزارة خارجية  
جمهورية الصين الشعبية بشأن القرار المتعلق  
بالصين الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع  
التمييز وحماية الاقليات التابعة للأمم المتحدة  
في دورتها الحادية والأربعين

٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

في ٣١ آب/أغسطس ، اتخذت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للجنة حقوق الانسان ، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في جنيف ، بتوجيه وتحريض من بضعة أعضاء غربيين فيها ، قرارا يتعلق بالصين . وهذا القرار يتدخل بوقاحة في الشؤون الداخلية للصين ويسعى لممارسة الضغط عليها . والحكومة الصينية تعارض بشدة هذا القرار المزعوم الذي يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويخل بالقواعد التي تنظم العلاقات الدولية ، وتعتبره غير قانوني وباطلا ولاغيا .

وكانت الاحداث التي وقعت في بيجين في نهاية ربيع هذه السنة وبداية صيفها اضطرابات سياسية متعمدة خطط لها ونظمها وآشارها من خلال القلاقل الطلابية عدد صغير جدا من الاشخاص المتواطئين مع القوى المناوئة للصين في الخارج ، وتحولت هذه الاضطرابات الى تمرد مضاد للشورة يهدف الى الإطاحة بحكومة جمهورية الصين الشعبية والنظام الاشتراكي الدستوري عن طريق اللجوء الى العنف والوسائل الارهابية . وقد اتخذت الحكومة الصينية ، بعد أن عيل صبرها ، تدابير حازمة لقمع التمرد ، وذلك من أجل الحفاظ على القانون والنظام وحماية أرواح وممتلكات السواد الاعظم من الشعب . وهذا الاجراء مشروع تماما وله ما يبرره وضروري وهو مسألة تدخل في نطاق الشؤون السيادية للصين كدولة ، وهي شؤون لا يحق لأي بلد أجنبي أو منظمة دولية أو فرد التدخل فيها .

وقد علقت الحكومة الصينية دائما - ولا تزال تعلق - أهمية على حقوق الانسان . ويضمن دستورنا وقوانيننا تمتع الشعوب من جميع الجنسيات في الصين بحقوق شاملة ، بما في ذلك مختلف الحقوق الفردية وكان الفرض من قمع الحكومة الصينية للتمرد هو بالتحديد حماية حقوق الانسان الأساسية وحرية الاغلبية الساحقة من الشعب .

وانتهجت الحكومة الصينية ، دائما ، إزاء الطلاب والجماهير الذين اشتركوا في المظاهرات غير القانونية سياسة تربوية واتخذت منهم موقفا متساهلا ومتسامحا . ولم يعاقب طبقا للقانون إلا عدد قليل جد من الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم تقع تحت طائلة القانون الجنائي . وإن من واجب حكومة كل دولة ذات سيادة أن تدافع عن كرامة القانون .

وقد عاد الآن النظام العام الى نصابه في بيجين وفي جميع أنحاء البلد كما أن الوضع مستقر فيها . وستواصل الصين بدون انحراف تنفيذ سياستها الخارجية المستقلة الرامية الى تحقيق السلم . ونحن مستعدون لمواصلة تطوير علاقات ودية مع جميع بلدان العالم ولتعزيز التعاون الدولي ، وذلك استنادا الى مبادئ التعايش السلمي الخمسة .

وجميع محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للصين سيكون مآلها الفشل التام .

-----